درجة أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بموسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية

إعـــداد:

أ. سيف محمد احمد علي الصايدي

باحث دكتوراه كلية التربية - جامعة اب- اليمن

درجة أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بموسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية

أ. سيف محمد احمد علي الصايدي

باحث دكتوراه كلية التربية – جامعة اب– اليمن

• **المستخلص :**

هدف البحث الى معرفة درجة أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بموسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية واستخدم الباحث المنهج الوصفي التطويري كما اعتمدالاستبانة أداة لجمع البيانات والمعلومات طبقت على عينة قصدية من الخبراء المشاركين بجولات أسلوب دلفي المعدل في مؤسسات التعليم العالي والتعليم الفني ومراكز الاعتماد وضمان الجودة بلغت(٤٥)خبير وتوصل البحث الى عدد من النتائج من أهمها ارتفاع درجة موافقة الخبراء المشاركين حول درجة أهمية معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم الفني بدرجة أهمية كبيرة جدا لجميع المجالات المحدده في الأداه أحتل فيها مجال معيار أعضاء هيئة التدريس المرتبة الأولة يلية معيار الطلبة ثم التوجهات الاستراتيجية كما توصل الباحث الى عدد من التوصيات والمقترحات ذات العلاقة بموضوع البحث

الكلمات المفتاحية: الاعتماد الأكاديمي –التعليم الفني

The degree of importance of applying academic accreditation standards in technical education and vocational training institutions in the Republic of Yemen

Mr. Saif Muhammad Ahmed Ali Al-Saidi

Abstract:

The aim of the research was to know the degree of importance of applying academic accreditation standards in technical education and vocational training institutions in the Republic of Yemen. The researcher used the descriptive developmental approach and relied on the questionnaire as a tool for collecting data and information. It was applied to a deliberate sample of experts participating in the modified Delphi method rounds in higher education and technical education institutions and accreditation and quality assurance centers, amounting to (45) experts.The research reached a number of results, the most important of which is the high degree of agreement of the participating experts regarding the degree of importance of academic accreditation standards in technical education institutions, with a very high degree of importance for all areas specified in the tool, in which the field of faculty members' standard ranked first, followed by the students' standard, then strategic orientations. The researcher also reached a number of recommendations and proposals related to the research topic.

Keywords: Academic accreditation - technical education

• **مقدمة البحث:**

يركز التعليم والتدريب التقني والمهني على تنمية مهارات متعلقة بمجموعة واسعة من المجالات المهنية والإنتاج والخدمات وسبل العيش، ويدعم التنمية الاقتصادية عن طريق تنمية القوى العاملة الماهرة المرتبطة باحتياجات سوق العمل (المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين،2019،١). فالتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني لابد أن يكونا من السبل الرئيسة للتخفيف من حدة الفقر، وتعزيز السلام، والحفاظ على البيئة، والمساعدة على تحسين نوعية الحياة للجميع، وتحقيق التنمية المستدامة؛ لذلك يحتاج هذا الحقل أن يكون فعالا وديناميكيًا مثل الاقتصادات والمجتمعات التي يخدمها (المركز الدولي للتعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني [يونسكو يونيفوك]،٢٠١٣،1). وعليه، تهتم العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية كاليونسكو، ومؤسسة التدريب الأوروبية التي أنشأها الاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، بتقديم تقارير دورية تسهم في رصد مؤشرات يمكن اعتمادها من أجل قياسه وتتبعه (مؤشر المعرفة العربي، 2016،٣٩،٤٠).

ويعد موضوع الأعتماد الأكاديمي من أهم المواضيع التي اولتها الدول المتقدمة والنامية اهتماما كبيرا وأستثمرت فيها كونه نظام يهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية من خلال إثارة التنافس بينها وصولا إلى تحقيق أهدافها والعمل على التحسين والتطوير النوعي في سبيل ضمان جودة البرامج التعليمية بشكل عام ومؤسسات التعليم المهني بشكل خاص (ابو زيد، 2019 , 2).

ويعد الاعتماد الأكاديمي وضمان الجودة في التعليم من أهم المواضيع التي أولتها الدول المتقدمة والنامية واستثمرت فيه حتى اصبح مؤشرا وعنصرا مهما في التقدم والتطور بين المؤسسات التعليمية وخاصة مؤسسات التعليم المهني وذلك نتيجة للنجاح الذي حققه تطبيق الاعتماد الأكاديمي في المؤسسات الاقتصادية والصناعية والتجارية والتكنولوجية في الدول المتقدمة (حسن ، ٢٠٠٦ ، ٢) .

كما اهتمت العديد من الدراسات بهذا النوع من التعليم، محاولةً إبراز دوره في التنمية، وتقييم برامجه وأنشطته، وتشخيص واقعه، والكشف عن بعض مشكلاته، كدراسة هينسلي (2018) Hensley، ودراسة عباينه (٢٠٢٠)، ودراسة جميل (2021) Jamil، ودراسة ناصر وزملاؤه(2021) .Nasir et al، ودراسة كورومار وإكسيوغلو(2022) Korumaz& Eksioglu

وعلى مستوى العربي، وبالرغم من ازدياد الاهتمام بالتعليم والتدريب التقني والمهني، إلا أن مؤسساته في معظم تلك الدول لا تزال عاجزة عن

تحقيق أهدافها التي وجدت من أجلها. وهذا ما أكدته نتائج مؤشر المعرفة العربي (٤٧,٢٠١٦)، حيث أظهرت الدرجات تشتتًا كبيرًا في مؤشر التعليم والتدريب التقني والمهني في الدول العربية، بلغ مداه (٦٢.٢٤) درجه كفارق أعلى قيمه (٧١.٨١) في الإمارات وأدنى قيمه (٩.٥٧) في الصومال، ولوحظ أن (١٢) دولة سجلت درجات تساوي المتوسط (٥٠ من ١٠٠) فما فوق، ضمت كل من دول الخليج العربي إلى جانب المغرب، الأردن، لبنان، تونس، مصر والجزائر، في المقابل تمامًا إلى جانب الصومال، جزر القمر، السودان واليمن. وأوصى المؤشر بالانفتاح على مؤشرات التشغيل الذاتي، التعليم مدى الحياة وريادة الأعمال؛ وربطها بأهداف الألفية من أجل التنمية المستدامة.

وعلى المستوى المحلي يعد التعليم التقني والمهني في الجمهورية من أهم العوامل الرئيسية المساعدة على إيجاد فرص التشغيل والحد من الفقر والبطالة وتنمية المجتمعات اقتصاديا واجتماعيا وهو من العوامل المهمة التي تقوم عليها أي نهضة علمية حديثة حيث يمكن قطاعات الإنتاج من مواكبة التطورات السريعة إضافة إلى مساهمته في التنمية عن طريق تزويد القوى العاملة المدربة بالخبرات الضرورية اللازمة لسد حاجة سوق العمل (مزارق, 60,2022).

ومن المهم ذكره، أن التعليم والتدريب التقني والمهني في اليمن وإن نجح في جوانب وحقق بعض النتائج لا كنها لم تكن بالمرجوة. فالبنية الحالية لهذا التعليم غير قادرة على الاستجابة لأهداف المجتمع ولا تعبر عن طموحة بالنظر إلى الآمال المعقودة عليه. أدى ذلك إلى خلق حالة عدم التوازن في الهيكل العام لنظام التعليم، ظهرت آثاره في سوق العمل، وساهمت في ارتفاع نسبة البطالة المقترنة بنقص العمالة الماهرة في بعض القطاعات الاقتصادية (وزارة التعليم الفني والتدريب والمهني، ٢٠٠٤،1). فقد تجاوزت نسبة البطالة أوساط الشباب اليمني بين(٥٠- 60٪) حسب البيانات المتاحة لمنظمة العمل العربية عام 2007م (التميمي، 2009،١٩).

وتأسيساً على ما سبق، وبالمراجعة المتأنية للعديد من الدراسات السابقة التي أجريت داخل المجتمع اليمني وخارجة التي تعرضت لمتغيرات البحث؛ وجد الباحث أن تلك الدراسات ركزت اهتمامها على جوانب مختلفة للموضوع. بينما تحدد مجال البحث الحالي في بناء معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم التقني تعمل على تعظيم قيمة المؤسسات وقدرتها التنافسية ووضعها الإقليمي والعالمي وتحديد الاتجاه الاستراتيجي واتخاذ قرارات تتسم بالعقلانية والشفافية ،والتي تعد بمثابة الأطر المرجعية التي يمكن للمؤسسة التعليمية الاعتماد عليها في تطبيق متطلبات نظام ضمان الجودة ومن ثم التأهيل للتقدم بطلب الاعتماد الأكاديمي وهذا يؤكد ضرورة إعداد وبناء المعايير اللازمة للاعتماد الأكاديمي .

• مشكلة البحث:

أن واقع التعليم والتدريب التقني والمهني في اليمن يشير إلى وجود العديد من المشكلات التي تحول دون قيامه بالأدوار المنوطة به، وتحقيق أهدافه المنصوص عليها قانونيًا؛ فهذا القطاع يعاني من نواحي قصور في الأساليب والممارسات التي تُدار بها تلك المؤسسات منها: العزوف عن استخدام الأساليب الإدارية الحديثة، ومقاومة التغيير والتجديد، والتزام الروتين والجمود، وعدم وضوح الغايات، والتأكيد المفرط على اتباع الصيغ الرسمية، وشيوع مناخ مناوئ للتخطيط والتفكير الاستراتيجي، وقلة الوعي بأهمية استشعار الفرص واستثمارها. مما جعل هذا النوع من التعليم محدود البنية، بال الأهداف، شكلي الأداء وقليل الاستجابة لمجتمعه ،ومما ساعد على تفاقم تلك المشكلات، غياب التخطيط الاستراتيجي والمتمثل بعدم وجود رؤية وأهداف جديدة ومرنة لمؤسسات التعليم والتدريب التقني والمهني؛ والأطر المرجعية التي يمكن للمؤسسة التعليمية الاعتماد عليها في تطبيق متطلبات نظام ضمان الجودة ومن ثم التأهيل للتقدم بطلب الاعتماد الأكاديمي وهذا يؤكد ضرورة إعداد وبناء المعايير اللازمة للاعتماد الأكاديمي والتي تتيح لها قدر أكبر للعمل المبدع والحركة المناسبة لأداء أدوارها الريادية المنتظرة. وأكدت دراسة المحبشي وزملاؤه (٢٠١٧) ،و دراسة الشمسي (2017) أن مخرجات معاهد التدريب الصحي دون توقعات سوق العمل ولم تسدّ الفجوات القائمة. وتطرقت دراسة تقي الدين وزملاؤه (2020) إلى أن احدى التحديات التي يواجهها هذا القطاع ترجع إلى العلاقة بين كل من التخطيط الاستراتيجي وجودة الأداء الإداري للإدارات العليا المعنية بهذاً التعليم، وأوصت بضرورة أن تكون الخطط الاستراتيجية المعدة للتعليم والتدريب التقني والمهني متناسقة وتنطلق من بوتقة واحدة لتواكب التطور المعاصر بما يؤدي إلى تحقيق أهداف هذا النوع من التعليم ،وأوصت دراسة الدميني (٢٠١٢) بتفعيل دور المجلس الأعلى للتعليم الفني والتدريب والمهني في كل محافظة في الجمهورية بحيث يسير وفق أهداف وخطة عمل واضحة. وكشفت نتائج دراسة العفيري والشاوش (٢٠١٦) عن تدني أداء مديري إدارات مكاتب التعليم والتدريب التقني والمهني بمحفظة إب في التخطيط لمهامهم ،ومن هنا حاول الباحث إبراز أهمية معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم المهني وانطلاقا من ذلك جاء هذا البحث، محاولة للإجابة عن السؤال:

ما درجة أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بموسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية ؟

• أهداف البحث:

هدف البحث الحالي إلى معرفة درجة أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بموسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية.

• أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي في العديد من الجوانب أهمها:

- يمكن أن يفيد هذه البحث في رفد المكتبة اليمنية وإثراء المحتوى العلمي التربوي فيما يتعلق بموضوع تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم التقني والمهني؛ باعتبارهما مدخلين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني: وذلك عن طريق الكشف عن جوانب القصور والضعف في واقع التعليم والتدريب التقني والمهني..
- الباحثين والدارسين في مجال الإدارة التربوية: مرجع في البحوث فيما يتعلق بموضوع تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم المهني.
- ندره الأبحاث في هذا المجال لذا يعد إضافة نوعية للمكتبات الجامعية.
- تأتي هذه الدراسة مع توجه وزارة التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية نحو بناء وتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني.
- توصيات الكثير من المؤتمرات والأبحاث المحلية والعالمية على ضرورة بناء وتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم عموما ومؤسسات التعليم المهني على وجه الخصوص.
- يستفيد من نتائج الدراسة وتوصياتها أصحاب القرار والمعنيين في مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني.
- يعَدُّ البحث الحالي محاولة علمية لعلها الأولى من نوعها (حسب علم الباحث) التي تتناول تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم المهني.

• حدود البحث:

يتحدد البحث الحالي بالحدود الآتية:

- الحدود الموضوعية: درجة أهمية معايير للاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية.
- الحدود البشرية: القيادات والخبراء في مؤسسات التعليم العالي والفني والتدريب المهني.
- الحدود المكانية: الجمهورية اليمنية.
- الحدود الزمنية: تم تنفيذ البحث الحالي خلال العام (2023/ 2024)م.

• مصطلحات البحث:

• الاعتماد الأكاديمي

تعرف بانها مجموعة الإجراءات والعمليات التي تقوم بها هيئة الاعتماد من التأكد من المؤسسة قد تحققت فيها شروط ومواصفات الجودة المعتمدة وان برامجها تتوافق مع المعايير المعلنة والمعتمدة وان لديها أنظمة قائمة لضمان

الجودة والتحسين المستمر لإنشطتها الأكاديمية ويعرف الاعتماد الأكاديمي بانه عملية تقويم واعتراف واجازة للجامعات والكليات ومؤسسات التعليم المهني تقوم به هيئة علمية متخصصة تقرر بان المؤسسات تحقق او تصل الى الحد الأدنى من معايير الكفاءة والجودة والمنافسة والتميز(صبري، ٢٠١٠، ٩١)

وتعرف معايير الاعتماد إجرائياً بأنها: قواعد تعبر عن المستوى المطلوب الذي يجب أن يتوفر في موسسات التعليم الفني والتدريب المهني ويتمثل في الدرجة التي يحصل عليها كل معيار وفقا لاستجابات أفراد عينة الدراسة على مؤشرات التحقق التابعة لكل معيار.

- **التعليم والتدريب التقني والمهني:**

يتبنى الباحث تعريف قانون (٢٣) لسنة ٢٠٠٦م بشأن التعليم الفني والتدريب المهني بأنه "مصطلح شامل يشير إلى تلك الجوانب من عملية التعليم التي تشمل، بالإضافة إلى التعليم العام، دراسة التكنولوجيا والعلوم ذات الصلة، واكتساب المهارات العملية، والمواقف والفهم والمعرفة المتعلقة بالمهن في مختلف قطاعات الحياة الاقتصادية والاجتماعية" (وزارة الشؤون القانونية، ٢٠٠٦،1؛ يونسكو يونيفوك،٢٠١٣،1).

- **ثانياً-الدراسات السابقة:**

١- دراسة الفقية [٢٠١٤]بعنوان" تقييم أداء كليات المجتمع اليمنية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي"

هدفت إلى تقييم مستوى أداء كليات المجتمع اليمنية في ضوء معايير الاعتماد الأكاديمي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس والإداريين العاملين فيها ، واستخدم الباحث المنهج الوصفي ، والاستبانة اداة ، وتكونت مجتمع عينتة من أعضاء هيئة التدريس والقيادات الإدارية وعددهم (١٦٧) فردا ، منهم (١١١) مدرسا ، و(٥٦) إداريا ، في ثلاث كليات مجتمع حكومية وهي (صنعاء ، وعبس ، وسيئون) وتوصلت الى عدد من النتائج أهمها: مستوى أداء كليات المجتمع في الالتزام بتنفيذ متطلبات الاعتماد الأكاديمي بشكل عام (متوسط) يميل إلى الانخفاض وتحقيق مستوى الأداء المطلوب في معظم مؤشرات معيار(الكيان القانوني) ، وعدم تحقيق مستوى الأداء المطلوب في معظم مؤشرات معيار (البنية الأكاديمية) عدم تحقيق مستوى الأداء المطلوب في جميع مؤشرات (البنية التنظيمية والإدارية ، البنية المادية ، البنية المالية) عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) في الالتزام بتنفيذ متطلبات معيار (الكيان القانوني) ، ووجود فروق دالة إحصائيا في بقية المعايير تعزى لمتغير (الكلية، المؤهل، التفرغ ، الحالة الوظيفية ، طبيعة العمل ، المؤهل).

٢- دراسة الورافي [٢٠٢٠] بعنوان" بناء إستراتيجية مقترحة للشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل بالجمهورية اليمنية في ضوء التجارب العالمية".

هدفت الى بناء استراتيجية مقترحة للشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل بالجمهورية اليمنية في ضوء التجارب العالمية واستخدم الباحث المنهج الوصفي بشقية المسحي التطويري والاستبانة أداة لجمع البيانات وتكونت عينة البحث من مجموعة من الخبراء من الجامعات ومن مؤسسات التعليم المهني ومن ارباب العمل تم اختيارهم بطريقة قصدية واستخدم الباحث أسلوب دلفي المعدل لاستقراء درجة توافق أراء الخبراء حول مؤشرات الاستبانة واستخدم الباحث بعض الأساليب الإحصائية المناسبة وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها: ضعف كفاءة ومهارة مخرجات التعليم المهني والتقني وعدم ملائمتهم للاحتياجات ومتطلبات سوق العمل الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة الطلبة الخريجين وتوصلت إلى عدد من التوصيات أهمها الاطلاع على التجارب العالمية والاستفادة منها في تطوير مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وضع معايير للاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني.

٣-دراسة الشرجي[٢٠٢٢] بعنوان" متطلبات تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية بالاستفادة من تجربة[المانيا-النمسا-سويسرا-فنلندا]"

هدفت الى مرفة متطلبات تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنيةبالاستفادة من تجربة(المانيا-النمسا-سويسرا-فنلندا)هدف البحث الى التعرف على متطلبات تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنيةبالاستفادة من تجربة(المانيا-النمسا-سويسرا-فنلندا)واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمهاازدواجية وتعددية مصادرالتشريعضعف التمويل شبه كلي على التمويل الحكومي ضعف البنية التحتية تقليدية المناهج وطرائق التدريس وتوصلت الى عددمن التوصيات اهمها وجود معاييرللاعتماداالأكاديميتنظم موسسات التعليم الفني والتدريب المهني وتعمل على توحيد مصدر التشريعات والسياسات في وزارة واحدة ايجاد مصادرتمويل متعددةلدعم التعليم الفني والتدريب المهني فتح برامج دراسية وتخصصات حديثة.

٤-دراسة عباينة [٢٠٢٠] بعنوان" واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص".

وهدفت الى معرفة واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص وعلاقته ببعض المتغيرات في محافظة أربد الأردنية. ولتحقيق هدف الدراسة، استخدم المنهج الوصفي التحليلي، والاستبانة أداة لجمع البيانات. واختيرت عينة عشوائية

بلغت (٣٤٣) من أصحاب العمل. وتم معالجة البيانات باستخدام برنامج SPSS، توصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها: أن مستوى الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص متدنيًا.

٥-دراسة ضحاوي[٢٠٢٢]: بعنوان " بعض التجارب الدولية الرائدة في تطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني كلية التربية بقنا-جامعة جنوب الوادي"

هدفت الدراسة الى معرفة واقع التعليم الفني والتدريب المهني بقنا والتعرف على التجارب الدولية الرائدة في المانيا والنمساوالاستفادة منها وضع تصور مقترح لتطوير منظومة التعليم الفني والتدريبالمهني في مصر وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وتم استخدام الاستبيان كاداة لجمع البيانات وتوصلت الدراسة الى عددمن النتائج اهمهاوجود معايير للاعتماد تنظم موسسات التعليم الفني والتدريبالمهني متمثل بالتشريعات وسياسات القبول والكادر التدريسي والمناهج والتي بدورها تعمل على تحسين اداء الموسسات التعليمية وجودة مخرجاتها

٦-دراسة [Ayonmike. et, 2015]: بعنوان" تحديد تحديات واستراتيجيات تحسين برامج التعليم والتدريب المهني والتقني عالي الجودة في نيجريا "

تهدف إلى تحديد تحديات واستراتيجيات تحسين برامج التعليم والتدريب المهني والتقني عالي الجودة في نيجريا ولتحقيق الهدف استخدم المنهج الوصفي التحليلي والاستبيان كأداة لجميع البيانات وتوصلت إلى نتائج أهمها أن برامج التعليم والتدريب المهني والتقني وتعاني من نقص في مرافق التعليم والتدريب التقني والمهني، ضعف التمويل غياب التوجيهات الاستراتيجية التي تواكب التطورات بنية تحتية ضعيفة غياب الأنظمة التي توجه مسار المؤسسة من مشاركة مجتمعية واستقطاب الكوادر وتوصلت إلى توصيات أهمها معايير توجه المؤسسة وتوجهات استراتيجية حديثة وجود المشاركة المجتمعية بنسبة بحثية ملائمة ومناسبة كوادر مؤهلة وكفاءة مناهج تواكب التطورات وتلبي متطلبات سوق العمل.

٧-دراسة ناصر وزملاؤه (Nasir et al. (2021 : بعنوان " قياس دور التعليم التقني والتدريب المهني في تعزيز عمالة الشباب في باكستان "

إلى قياس دور التعليم التقني والتدريب المهني في تعزيز عمالة الشباب في باكستان. واستخدم المدخل الكمي لتحقيق هدف الدراسة، والمقابلة أداة لجمع البيانات. وتكونت عينة الدراسة من (٢٠) عامل و (160) خريج من أربع مؤسسات التعليم التقني والتدريب المهني في محافظة جوجرانوالا(Gujranwala) الباكستانية، تم اختيارهم بالطريقة العشوائية المنتظمة لغرض بناء فرضيات البحث. ولتقدير المحتوى التجريبي، استخدم

الباحث تقدير قياسي باستخدام: الجدولة، وتحليل الرسوم البيانية، ومربع كاي لاختبار الفرضيات. وأظهرت النتائج أن التعليم التقني والتدريب المهني لعب دورًا ديناميكيًا في خلق أنشطة للشباب وزيادة معلات تشغيلهم. كما أظهرت أن الخريجين الشباب قد تحصلوا على أموال نتيجة استثمار مهاراتهم المهنية.

- **التعقيب على الدراسات السابقة:**

اتفقت معظم الدراسات السابقة جزئيًا على هدف مشترك وهو تشخيص واقع التعليم والتدريب التقني والمهني،

- **أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:**

استفاد الباحث من الدراسات السابقة التي تم عرضها في البحث الحالي في عدة جوانب وذلك على النحو الآتي:

- الإسهام في إثراء الجانب النظري في البحث، سواء فيما يتعلق التعليم الفني.
- بناء وصياغة أهداف البحث.
- صياغة منهجية وإجراءات البحث وتصميم أداة البحث.
- اختيار الأسلوب العلمي المناسب لاختيار عينة البحث.
- تحديد الإجراءات العلمية المتبعة في بناء أداة البحث.
- اختيار الأساليب والوسائل الإحصائية التي تتناسب مع أهداف البحث الحالي ومتغيراته.
- مناقشة النتائج وتفسيرها.

• ثالثاً الخلفية النظرية : الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم

ا: مفهوم الاعتماد الأكاديمي:

فالاعتماد لغة يعنى: "الثقة"، واعتمد الشيء أي وافق عليه، ويعني المصطلح باللغة الإنجليزية **Accreditation** إقرار، أو قبول بمعنى الموافقة لجهة أو مؤسسة تعليمية بالقيام بنشاطات تعليمية، بعد أن توافرت لها المعايير الواجب توافرها للقيام بمثل هذه المهمات، أو بمعنى إعطاء تقويم للمؤسسة (الثقفي، 2009: 40) ويقصد به الإجازة لجهة أو مؤسسة تعليمية للقيام بنشاطات تعليمية بعد أن تكون قد حددت الشروط الواجب توافرها في تلك الموسسة(فيروز،٢٠٢٢، ١٥)

وتقوم فكرة اعتماد المؤسسات التعليمية على أساس أنه من حق المجتمع أن يتأكد من أن هذه المؤسسات تقوم بدورها الذي أنشئت من أجله بأفضل أداء ممكن ،وأنها تحاول دائما البحث عن نقاط قوتها لدعمها، وعن نقاط ضعفها أو الجوانب السلبية لإصلاحها، وإذا كانت المؤسسات الاقتصادية مثل وحدات الإنتاج والخدمات والمصارف والمنظمات الصناعية، قد اكتشفت أنه ليس لها

مكان على خريطة الوجود النشيط بالعالم، ولاسيما بعد تطبيق اتفاقيات الجات، إلا إذا أثبتت هذه المؤسسات جدارتها ونالت شهادات (الايزو) (الدهشان، ٢٠٢١، ٥٤)

٢-أهداف الاعتماد الأكاديمي:

يهدف نظام الاعتماد الأكاديمي إلى تحقيق الجودة والتميز في الخدمات التي تقدمها المؤسسات التعليمية، من خلال إثارة التنافس بينها، وصولا إلى تحقيق أهدافها، ومن أهمها الآتي (فتحي،٢٠١٠،٥٠٢):

- توكيد جودة أداء المؤسسات وتحسينها، وبالتالي تحقيق التميز في التعليم العالي وتشجيع التفوق والمنافسة.
- توفير البيانات والمعلومات الدقيقة للمجتمع ومؤسساته المهنية والاقتصادية، حول واقع أداء الجامعات ومستواها العلمي.
- تعزيز الجودة في التعليم ووضع معايير لتقييم أداء مؤسساته، مع التأكد من سعي المؤسسة لتحسين النقائص والأخطاء المسجلة فيما يخص الالتزام بمعايير الجودة، وذلك من خلال التقييم الذاتي الشامل بشكل دوري.

٣-أنواع الاعتماد الأكاديمي:

كما ذكرنا أن الاعتماد الأكاديمي إقرار هيئة/ مجلس باستيفاء مؤسسة تعليم عال أو إحدى كلياتها، أو برنامج أكاديمي مستوى معينا من معايير الجودة ويمكن أن ينقسم إلى ثلاثة أقسام، هي:

- **الاعتماد المؤسسي :**

ويقصد به الإقرار بأهلية مؤسسة تسليم عال بتقديم خدمة تعليمية وفقا للمعايير الأكاديمية التي تقرها هيئة أو مجلس معني بالاعتماد الأكاديمي، وفقا لمعايير محددة تختلف من دولة لأخرى بحسب البنية المعيارية التي تحددها جهة الاعتماد، ونظرتها له ومتطلبات تحقيقه، ويتميز هذا النوع أنه يركز على التقويم الشامل للخصائص المؤسسية المتمثلة بالوضع القانوني والإداري ومدى قوة ثبات مصادر التمويل، ونظام القبول، والخدمات الطلابية، وفعالية المؤسسة وكفايتها، ومستوى علاقتها بالمجتمع المستفيد من خدماتها، وطبيعة الشراكة التي تنتجها مع نظرائها على المستوى المحلي والدولي، ويأتي التعبير عن ذلك بمعايير تعدها هيئات أو مجالس متخصصة ومؤشرات للقياس وفقا لأدلة التقويم الذاتي المؤسسي، وهي من تحكم على مستوى تحقيق المؤسسة لتلك المعايير ومنحها الاعتماد المؤسسي من عدمه، (Pradeep, et al., 2021: 35).

إن حصول المؤسسة التعليمية على هذا النوع من الاعتماد، يدل على أنها قد استوفت الشروط والمعايير والمرجعيات أو المستويات العامة، ومنها:(حسين،٢٠٠٨،٣٣٢)

- معايير تخطيطية ومعمارية تختص بمباني المؤسسة التعليمية ومساحتها.
- معايير أكاديمية تختص بالبرامج التعليمية وأعضاء هيئة التدريس والطلاب.
- معايير إدارية تختص بالهيكل الإداري والموظفين والعاملين.
- معايير مالية تختص بالهيكل والموارد المالية والموازنة.
- معايير خدمية تختص بالمختبرات والمكتبة والخدمات العامة.
- معايير النشاطات الصفية.

وكما أن للاعتماد المؤسسي عديد من المميزات فإن له عيوباً أيضاً نذكر منها الآتي:.(حيدر،٢٠١٠،١١)

- يركز على الحد الأدنى من المعايير، ويهمل الجودة في التخصص مما ينتج عنه إهمال في البرامج الأكاديمية، والخدمات الطلابية.
- الاعتماد المؤسسي أكثر تعقيدا من الاعتماد البرنامجي لأنه يتطلب تخصصات في فريق الزيارة الخارجية.
- كون الاعتماد المؤسسي على المؤسسة ككل فإن نتائج القيم لا تكون واقعية وشفافة.

• الاعتماد البرامجي [التخصصي]

ويقصد به إقرار الهيئة/ المجلس بأهلية برنامج تعليمي معين بتقديم خدمة تعليمية في تخصص معين وفقا للمعايير الأكاديمية في ميدان التخصص. وبمعنى أخر، هو الاعتراف بالبرنامج الأكاديمي في المؤسسة التعليمية أو أحد أقسامها، والتأكد من جودة هذه البرامج ومدى تناسبها لمستوى الشهادة الممنوحة بما يتفق مع المعايير المحددة، ويطلق على هذا النوع من الاعتماد في نطاق التعليم العالي بالاعتماد البرامجي (الخاص)، (Nelson, 2021: 242). وللاعتماد البرنامجي عديد من العيوب تتمثل بالآتي(حيدر،مرجع سابق،١٣)

- بعض المؤسسات التعليمية تستخدم الاعتماد البرنامجي للهروب من مسئوليات ومتطلبات الاعتماد المؤسسي، وتركز على برامج محددة النوعية، وتعفي نفسها من العمل على توفير الظروف والإمكانات المناسبة لاعتماد بقية البرامج والتي تضم أعدادا كبيرة من الطلبة.
- بعض المؤسسات التعليمية قد تقتصر عملية الاعتماد على برامج نوعية وتحرم غالبية الطلبة من الحصول على تعليم جيد مما يخلق مشكلة أخلاقية تتصل بالتزامنا بجوة المؤسسات التعليمية.
- الاعتماد البرنامجي يجعل البرامج متشابهة حول العالم، مما قد يفقدها التميز والإبداع.

٣-الاعتماد المهني:

يختص الاعتماد المهني بالاعتراف بجودة وأهلية الأشخاص لممارسة المهن المختلفة، ويركز بشكل أساس على الخريج وصلاحيته لممارسه مهنته ويمنح

هذا النوع من الاعتماد من قبل مؤسسات الاعتماد التي أعدت لهذا الغرض كالنقابات والاتحادات أو الروابط المهنية الخاصة بمهنة محددة كالطب، والهندسة والمحاماة والمحاسبة وغيرها، (Catha, 2016: 236).

كما إن وجود ترخيص قانوني مبني على مستوى وأساس فني سليم يسمح للفرد بمزاولة المهنة التي ينتمي إليها، وعليه فالاعتماد المهني يهتم برفع جودة أصحاب المهن والاعتراف بهم محليا وإقليميا وعالميا (درندري وهوك، 2007: 247).

٤-أهمية الاعتماد الأكاديمي:

وتتمثل أهمية الأعتماد الأكاديمي في عدد من النقاط أهمها(أمين، ٢٠١٢: ٢٩١):

- تكمن أهمية الاعتماد الأكاديمي في كونه وسيلة مهمة لإثبات مكانة وسمعة المؤسسة التعليمية مما يحفز الراغبين على الالتحاق بها أو التعامل .
- تمثل مصداقية للحصول على دعم وتمويل حكومي أو غير حكومي، فضلاً عن أنه يشجع المؤسسات المانحة على زيادة معدلات المنح والقروض الدراسية لطلابها.
- الاعتماد الأكاديمي وسيلة لتشجيع التميز، وعمليات التحسين المستمر، وضمان ملاءمة كل مكونات المؤسسة أو البرنامج في سياق متناغم، فضلا عن إضفاء الشرعية على الجهة طالبة الاعتماد من قبل الجهة المسؤولة عن منح الاعتماد.
- إن غياب القوانين والتعليمات والإجراءات التنظيمية يعني توفر مجالاً من الفوضى الأدائية التي تؤثر سلبا على مستويات الأداء التعليمي، وجودته وبالتال تترك أثرا عكسيا على المجتمع.
- جاءت أهمية الاعتماد الأكاديمي والرقابة ضمن المعايير المحددة للجهات التعليمية وانطلاقا من مبدأ حماية المجتمع من خلال المحافظة على مخرجات التعليم.

٥-الاعتماد الاكاديمي في الجمهورية اليمنية

فيما يتعلق بالجهود الإصلاحية في مضمار تجويد العملية التعليمية، فقد بدأت تجربة اليمن في مجال جودة التعليم العالي بانعقاد المؤتمر الأول حول ضمان جودة التعليم العالي في العاصمة صنعاء في مارس ١٩٩٧، وفي عام ٢٠٠٢ نظمت الوزارة ورشة عمل حول ضمان جودة التعليم العالي المساعدة الجامعات اليمنية في كيفية عملية تقييم برامجها الأكاديمية ،وفي عام ٢٠٠٣ منحت الوزارة تمويلا من البنك الدولي لبناء قدرات التعليم العالي في الجمهورية اليمنية في مجال ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، (حمزة، ٢٠١٢).

وفي عام ٢٠٠٦ صدرت الاستراتيجية الوطنية لتطوير التعليم العالي (٢٠٠٦ - ٢٠١٠) التي أكدت على ضرورة تبني نظام ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مختلف مؤسسات التعليم العالي، وفي العامين ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨، نفذت الوزارة بدعم من البنك الدولي والحكومة الهولندية العديد من البرامج التدريبية لتطوير القدرات المؤسسية للقيادات الأكاديمية وأعضاء هيئة التدريس ومساعديهم في الجامعات اليمنية. وفي أكتوبر ٢٠٠٩ عقد المؤتمر الوطني الثالث للتعليم العالي لمناقشة تحديات جودة التعليم العالي والاعتماد الأكاديمي في الدول النامية، ووضع مقترحات عملية للتغلب عليها والاستفادة منها في تطوير أنظمة الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم العالي في المنطقة العربية بشكل عام والجمهورية اليمنية بشكل خاص في ضوء الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال (وزارة التعليم العالي، ٢٠٠٩).

وفي عام (٢٠٠٩) بدأت الخطوات الفعلية نحو تأسيس هيئة مستقلة لضبط وضمان جودة التعليم العالي، تجلى ذلك بصدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٢١٠ لعام ٢٠٠٩م الخاص بإنشاء مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي، وقد أكد المجلس في إطاره المرجعي أنه في ضوء الواقع الحالي للتعليم العالي في اليمن، لا يمكن تطبيق النموذج الغربي للجودة كما هو، بل لا بد من تعديله بحيث يناسب الظروف الحالية لليمن والتعليم العالي اليمني ومؤسساته. لذلك، قدم المجلس نموذجا تجويديا أسماه المدخل النمائي Incremental Approach للوصول بمؤسسات التعليم العالي إلى تحقيق معايير ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، الذي يراعي التدرج في رفع سقف متطلبات ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي، كلما نضجت الخبرة، بحيث يتم وضع ضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في مرحلتين، وكل مرحلة تضم مستويين، وذلك على النحو(٢٠١٢، CAQA). الآتي:

- **أولا: مرحلة ضمان الجودة: وتتم في مستويين**
  - مستوى بداية Beginning ويتمثل في تحقيق مؤسسة التعليم العالي متطلبات قانون إنشاء الجامعات والمعاهد العليا والكليات الأهلية رقم ١٣ لسنة ٢٠٠٥ ولائحته التنفيذية لسنة٢٠٠٧م.
  - مستوى تأسيس Foundation ويمثل قدرة مؤسسة التعليم العالي على بناء نظام جودة داخلي فاعل، وفق متطلبات مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي.
- **ثانيا: مرحلة الاعتماد الأكاديمي: وتتم في مستويين**
  - مستوى إنجاز :ويمثل المستويات العالمية Institutional Accomplished Accreditation للاعتماد العام حيث تطبق المؤسسة المعايير العامة للاعتماد العام التي يقرها المجلس.

- مستوى تميز Distinguished ويمثل المستويات العالمية للاعتماد الخاص (البرامجي) Program Accreditation Professional/وفيه تطبق المؤسسة المعايير الخاصة بكل برنامج أكاديمي مثل قريناتها المعتمدة في العالم.

وظلت البنية المعيارية على هذا النمط وذلك التصنيف العشرة أعوام منذ ٢٠١٢ حتى ٢٠٢٢م غير أن المجلس عقد الورش اللازمة وأعد استراتيجيته ٢٠٢٢-٢٠٢٦م التي اتجهت نحو الاعتماد الأكاديمي من خلال رؤية ورسالة المجلس ٢٠٢٦م، ليتم عندها إعادة صياغة البنية المعيارية على مستويين، هما:

- الأولى : الاعتماد المؤسسي وتضمن ثمانية معايير رئيسة، سواء على مستوى المؤسسة ككل أو على مستوى كل مكون من مكوناتها كلية، أو معهد، أو مركز.
- الثانية: الاعتماد البرامجي وتضمن أيضا ثمانية معايير رئيسة، وبعد هو الأنسب لليمن وخاصة في ظل الظروف الحالية التي يمر بها.

وفي هذا السياق، فإن مجلس الاعتماد الأكاديمي لم يألُ جهدًا في إعداد وثائق المعايير الأكاديمية المرجعية الوطنية (NARS) في المحصنات العلمية التطبيقية الطبية منها والهندسية التي أعقبها صدور قرار معالي وزير التعليم العالي رقم (٥٢) لسنة ٢٠١٩ بتطبيق وثائق المعايير الأكاديمية في الجامعات اليمنية فضلا عن صدور قرار معالي الوزير رقم (١) لسنة ٢٠٢٠م بشأنالعمل بمعايير الاعتماد الخاص بالكليات الطبية وفقا لمعايير الاتحاد العالمي الفيدرالي للتعليم الطبي wfme والذي أعقبه إعداد دليل إجراءات طلب الاعتماد ودراسة التقويم الذاتي كما أن المجلس الآن بصدد إنجاز وثائق المعايير الوطنية المتعلقة بالبرامج أو التخصصات الأخرى العلمية والإنسانية، والجدول التالي يوضح بعض البيانات المتعلقة بجهود الوزارة ومجلس الاعتماد والجامعات في مضمار تطبيق المعايير الوطنية على مستوى البرامج الأكاديمية

• معاييرالاعتماد الأكاديمي [البرامجي]

الاعتماد الأكاديمي (البرامجي) بصفتها معايير عامة تمثل متطلبات الحد الأدنى الواجب تحقيقها من مدخلات ، وعمليات، ومخرجات في برامجج : (الدبلوم والبكالوريوس) المختلفة ،وفي هذا السياق، فأن المجلس يشجع المؤسسات التعليمية على وضع نظام جودة خاص بها بما يكفل لها الرقي ببرامجها الأكاديمية ويحقق تميزها ويدعم قدراتها التنافسية ،وتتضمن هذه الوثيقة تطوير لمعايير المستوى الأول "بداية"، والتي كانت تحتوي على خمسة معايير رئيسية، وبعضها من معايير المستوى الثاني "أساس" للبرامج الأكاديمية، وبعدإ خضاعها للمراجعة والتطوير عبر جلسات نقاشية شارك فيها نخبة من خبراء الجودة على المستوى الوطني تبلورت وثيقة معايير الاعتماد الأكاديمي (البرامجي) في ثمانية معايير رئيسية، كل منها يضم عددا من المعايير الفرعية التي تتوزع في مؤشرات أداء

تمثل الحد الأدنى من الممارسات المهنية الجيدة في مؤسسات التعليم العالي وهذه المعايير هي:(مجلس الاعتماد الأكاديمي ،٢٠٢١، ٢).

- **المعيار الأول : رسالة البرنامج الأكاديمي وأهدافه ،ومخرجات التعلم؛**

يجب أن يكون للبرنامج الأكاديمي رسالة وأهداف معلنة وصفات للمتخرج ، ومخرجات تعلم واضحة ومحددة تتسق مع رسالة القسم العلمي وأهدافه ورسالة الكلية وأهدافها، وتعكس خطط البرنامج لإعداد الدارسين. وينبغي أن توجِه رسالة البرنامج الأكاديمي وأهدافه عملية إعداد البرنامج وعمليتي التخطيط واتخاذ القرار، وأن تشكل مرجعية عند تقويم مدى فاعلية البرنامج.

- **المعيار الثاني: البرنامج الأكاديمي والمقررات الدراسية**

يجب أن يكون هناك سياسة واضحة لتصميم البرنامج الأكاديمي، ولتحديد كيفية إعداده وبنائه، يحدد فيها نظام الدراسة، ومواصفات البرنامج ، وأن تتضمن مقررات دراسية تقدم وفق ساعات معتمدة، أو وحدات دراسية موزعة في مكونات مختلفة (متطلبات الجامعة، ومتطلبات الكلية، ومتطلبات التخصص) كمدخلات يحدد فيها استراتيجيات التدريس والتقييم التي يجب استخدامها.

- **المعيار الثالث: إدارة البرنامج الأكاديمي،**

يجب أن يكون للبرنامج الأكاديمي جهازا إداريا مناسبا لحجمه يتولى إدارة شؤونه، ويجب أن تشكل مجالس متخصصة وفقا للقوانين المنظمة.

- **المعيار الرابع: أعضاء هيئة التدريس،**

يجب أن يتوفر للبرنامج الأكاديمي العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس المتخصصين في مجالات البرنامج ، ويجب أن يكون هناك توازن بين عدد أعضاء هيئة التدريس ومساعديهم وبين أعداد الطلبة، بما يضمن تنفيذ البرنامج بالصورة السليمة.

- **المعيار الخامس: الطلبة،**

يجب أن يتوفر نظام قبول وتسجيل واضح وشفاف ينسجم مع القدرة الاستيعابية للبرنامج ، وأن توفر برنامج إرشادي يقدم المشورة والدعم للطلبة، وان تعمل على إشراك الطلبة في تطوير البرنامج ومراجعته وتقييمه، وان تدعم الأنشطة الطوبية بما يطلق طاقاتهم الإبداعية.

- **المعيار السادس: المرافق والمنشئات اللازمة لتنفيذ البرنامج الأكاديمي،**

يجب أن يتوفر للبرنامج الأكاديمي مرافق ومنشات تعليمية مناسبة وفق مواصفات محددة. من مكان وقاعات دراسية ومختبرات ومعامل وغيرها وفق مخطط عام للمرافق والبنى التحتية التي تلبي احتياجات البرنامج التعليمي بما يحقق رسالته وأهداف.

- **المعيار السابع: الموارد المالية المطلوبة لتنفيذ البرنامج الأكاديمي، والشراكة المجتمعية.**

يجب أن تلتزم المؤسسة التعليمية على توفير موارد مالية كافية للبرنامج الأكاديمي لتنفيذ أنشطته بمايضمن لها الاستقرار والديمومة والشفافية وتساعد على تقديمه بجوده مناسبة. وشراكة مجتمعية فاعلة.

- **المعيار الثامن: ضمان الجودة والتحسين المستمر.**

يجب أن يلتزم أعضاء هيئة التدريس وسيرهم من الموظفين المشاركين في البرنامج الأكاديمي بتطوير أدائهم وتحسين جودة البرنامج الأكاديمي. ويجب أن تجرى عمليات تقويم منتظمة لجودة خطط التطوير التي أعدت ونفذت، ولكل مقرر دراسي، ويركز بشكل أساسي على مخرجات تعلم البرنامج.

- **التعليم والتدريب التقني والمهني بالجمهورية اليمنية**
- **مفهوم التعليم والتدريب التقني والمهني**

يعرفه مؤتمر التعليم المهني في الوطن العربي بأنه "ذلك النوع من التعليم الذي يتضمن الإعداد التربوي واكساب المهارات والمعرفة المهنية، الذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية من أجل إعداد عمال مهرة في مختلف التخصصات الصناعية والزراعية والصحية والتجارية لتكون لديهم القدرة على التنفيذ والإنتاج بحيث يكونوا حلقة وصل بين الأطر الفنية العالية الذين تعدهن الجامعات والعمال غير المهرة الذين لم يتلقون أي نوع من التعليم النظامي الفني والمهني" (حلبي،٢٠١٢،٤٠٧).

ويركز التعريف السابق على طبيعة هذا النوع من التعليم والمؤسسات التي تقدمة، والتخصصات التي يتضمنها ومخرجاته التي يسعى لتحقيقها، لكنه يتجاهل المؤسسات غير النظامية وغير الرسمية في هذا القطاع، كما يُغفل التخصصات التكنولوجية باعتبارها إحدى مهمات المنوطة بها تلك المؤسسات.

كما يشير مفهوم التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني إلى "مجموعة من تجارب التعليم المرتبطة بعالم العمل والتي تُجرى في إطار عدة سياقات للتعليم بما في ذلك قطاع التعليم النظامي وغير النظامي وغير الرسمي، ويهدف هذا التعليم إلى تزويد الأشخاص بالقدرات التي يمكن أن تزيد من فرصهم في الحياة" (يونسكو يونيفوك، ٢٠١٣،3).

- **أهداف التعليم والتدريب التقني والمهني**

تحدد اليونسكو أهداف متعددة للتعليم والتدريب التقني والمهني، وتضعها في ثلاث مجالات (Galguera,2018):

- تشجيع الريادة وتوظيف الشباب. ويتم ذلك عن طريق تمكين الأفراد من الحصول على العمل اللائق والتعلم مدى الحياة؛ فهو يسهم في تطوير معرفة الأفراد ومهاراتهم وكفاءاتهم في الأعمال والمهن التي يقومون بها،

وخلق سبل العيش وفرص للتعلم مدى الحياة. كما يساعدهم على الانتقال بين التعليم وعالم العمل والربط بينهما، واستدامة قدرات عملهم، وصنع خيارات ذاتية وتحقيق طموحاتهم.

- تعزيز العدالة المساواة بين الجنسين. حيث يسعى التعليم والتدريب التقني والمهني للمساواة في الفرص التعليمية من خلال خلق فرص جاذبة للسكان.
- تسهيل الانتقال للمجتمعات المستدامة والاقتصادات الخضراء. يهتم هذا النوع من التعليم بالنمو الاقتصادي الشامل والمستدام من خلال زيادة فعالية وتنافسية المؤسسات والمشاريع وتطوير المجتمعات والتوجه السوقي كما يسهم في الاستدامة البيئية عن طريق وضع مبادئ لها وتقديم المعرفة والمهارات والكفاءات للمهن والمجتمعات والاقتصادات المستدامة والخضراء.

• الوضع الراهن للتعليم والتدريب التقني والمهني في اليمن

بحسب وزارة التربية والتعليم، يُقدم التعليم والتدريب التقني والمهني مستويات تدريبية في(٢٠) محافظة، ويبلغ عدد المؤسسات التدريبية التي تقدم تعليم نظامي(١٣٥) مؤسسة منها(٩٥) مؤسسة حكومية و(٤٠) مؤسسة خاصة مرخصة من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني. بينما هناك(١٧٥) مؤسسة تدريبية تقدم برامج تدريب مستمر منها مؤسستين حكومية و(١٧٣) مؤسسة خاصة مرخصة من الوزارة، ويُقدم التعليم النظامي خمسة مستويات:

- المستوى الأول: البكالوريوس التطبيقي (معلم تقني) ومدة الدراسة فيه أربع سنوات بعد الثانوية العامة أو الثانوية المهنية.
- المستوى الثاني: الدبلوم التقني ثلاث سنوات بعد الثانوية، ويشترط للالتحاق في هذا المستوى، الحصول على شهادة الثانوية العامة أو الثانوية المهنية.
- المستوى الثالث: الدبلوم التقني سنتين بعد الثانوية، وشرط القبول في هذا المستوى الحصول على شهادة الثانوية العامة أو الثانوية المهنية.
- المستوى الرابع: الثانوية المهنية، والحصول على شهادة التعليم الاساسي هو شرط الالتحاق بهذا المستوى.
- المستوى الخامس: دبلوم التدريب المهني، وشرط الالتحاق به الحصول على الشهادة الأساسية.

بالإضافة إلى نوعين من البرامج هما:

- برنامج التعليم المستمر: وهو تدريب قصير في بعض المهن أو لأصحاب المهن الذين لديهم خبرة ويرغبون بالحصول على شهادة مهنية تساعدهم في التنافس في سوق العمل.
- وبرنامج التعليم التعاوني: وهو تدريب مهني مشترك بين الوزارة والقطاع الخاص والشركات الإنتاجية (وزارة التربية والتعليم،٢٠١٤،51).

• **ثالثاً : منهجية البحث وإجراءاته**

• **منهج البحث:**

استخدم الباحث المنهج الوصفي المسحي التطويري كونه يتناسب مع طبيعة البحث وأهدافه وكونه يعمل على وصف الظاهرة وصفا دقيقا وتوضيح العلاقة ومقدارها واستنتاج الاسباب الكامنه.

• **مجتمع البحث وعينته:**

يتكون مجتمع البحث وعينته من مجموعة من الخبراء المتخصصين في الجامعات اليمنية ا ومن القيادات الأكاديمية المتخصصة في وزارة التعليم والبحث العلمي والبالغ عددهم (٤٥) خبيرا تم اختيارهم بطريقة قصدية.

• **وصف أفراد العينة القصدية [الخبراء المشاركون]**

خصائص (الخبراء المشاركون)الذين استجابوا للباحث من حيث الدرجة العلمية، و جهة العمل ،وسنوات الخبرة، موضحة في جدول(١) :

جدول (١) وصف أفراد عينة البحث الثانية الخاصة بأهمية (الخبراء المشاركون)

م	المتغير	مستويات المتغير	العدد	النسبة
1	الدرجة العلمية	أستاذ	١٢	٢٧٪
		أستاذ مشارك	١١	٢٤٪
		أستاذ مساعد	٢	٤٪
		ماجستير	٥	١١٪
		البكالوريوس	١٠	٢٢٪
		دبلوم	٥	١١٪
		الإجمالى	٤٥	١٠٠٪
٢	جهة العمل	التعليم العالى	١٥	٣٣٪
		التعليم الفنى	٢٧	٦٠٪
		مركز اعتماد	٣	١٧٪
		الإجمالى	٤٥	١٠٠٪
٣	سنوات الخبرة	١٠ فأقل	٢	٤٪
		١٠ فأكثر	٤٣	٩٦٪
		الإجمالى	٤٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول (١) الآتي :

- تنوع الخبراء المشاركين بحسب الدرجة العلمية حيث بلغ حملة درجة استاذ (١٢) فردا وبنسبة (٢٧٪)وعدد درجة استاذ مشارك(١١) فردا ، وبنسبة(٢٤٪) ،وعدد درجة استاذمساعد(٢) فردا ، وبنسبة(٤٪) ، وعدد حملة درجة الماجستير فأقل(٢٠) فردا ، وبنسبة (٤٥٪).
- تنوع الخبراء المشاركين بحسب جهة العمل حين بلغ عدد افراد العينة من التعليم العالي (١٥) فردا وبنسبة(٣٣٪) ، وبلغ عدد افراد العينة من التعليم الفني (٢٧) فردا وبنسبة (٦٠٪) ، وبلغ عدد افراد العينة من مراكز الاعتماد (٣) فردا وبنسبة (١٧٪) .
- أما بالنسبة لمتغير سنوات الخبرة فقد بلغ عدد أفراد العينة من ذوي الخبرة من (١٠)سنوات فأقل سنوات(٢) فردا وبنسبة(٤٪) ،أما سنوات الخبرة (١٠) سنوات فأكثر فقد بلغ أفراد العينة (٤٣) فردا وبنسبة(٩٦٪).

• **أداة البحث:**

استخدم الباحث الاستبانة أداه لمعرفة درجة موافقة الخبراء على أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بموسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية.

• **صدق أداة البحث:**

للتحقق من صدق أداة البحث، من حيث مدى قياس فقراتها لما أعدت له، فضلا عن اتساقها وتوافقها ووضوحها وملاءمتها لطبيعة العينة البحثية، وقدرتها على قياس الخصائص المراد قياسها، ومدى إدراكها لطبيعة المشكلة البحثية التي يسعى البحث إلى معالجتها؛ فقد استخدم الباحث طريقة الصدق الظاهري التي تشير إلى الحكم على المظهر العام للمقياس، وذلك من خلال تطبيق مجموعة من الخبراء المحكمين عددهم(٢٠) خبيرًا، طلِب منهم إبداء آرائهم ومقترحاتهم إزاء فقراتٍ الاستبانة؛ من حيث الصلاحية وانتمائها والتعديل أو الحذف أو الإضافة وفقا لما يرونه مناسبًا ، وتحديد نسبة اتفاق الأساتذة المحكمين على المؤشرات التي حصلت على إجماع بنسبة (٨٠٪) وما فوق بوصفه معيارا لاعتماد المؤشر؛

• **ثبات أداة البحث:**

تم استخراج ثبات أداة البحث باستخدم معامل ألفا كرونباخ ، والجدول(٢) يوضح ذلك.

جدول(٢) قيم معامل ألفاكرونباخ لثبات أداة البحث

المجال	عدد المؤشرات	معامل الفاكرونباخ
التوجهات الاستراتيجية	10	.90
القيادة والحوكمة	12	.93
البنية التحتية	18	.91
اعضاء هيئة التدريس	9	.89
الطلبة	12	.91
البرامج التعليمية والمقررات	11	.92
المشاركة المجتمعية	10	.93
البحث العلمي ومشاريع التخرج	7	.88
التحسين المستمر	10	.89
الكلي	99	.988

يتضح من الجدول أن معامل الفاكرونباخ بلغ(٠.٩٩) وهي نسبة عالية ما يؤكد سلامة الأداة وجاهزيها للتطبيق.

• **معيار الحكم**

تحديد معيار للحكم على درجة موافقة الخبراء المشاركين على المؤشرات المحددة في أداة البحث من قبل الخبراء المشاركين وفق المعيار المحدد في أسلوب دلفي المعدل وهو (٦٨٪) بحسب بدائل مقياس ليكرت الخماسي على النحو (٣)الآتي:

جدول رقم (٣) يوضح معيار الحكم

المـــدى	٥–٤.٢٠	٤.١٩–٣.٤٠	٣.٣٩–٢.٦٠	٢.٥٩ – ١.٨٠	١.٧٩–١
درجة الموافقة	كبير جدا	كبيرة	متوسطة	صغيرة	صغيرة جدا
	٥	٤	٣	٢	١

• رابعاً : عرض النتائج ومناقشتها:

• النتائج على مستوى المجالات الرئيسة:

جدول(٤) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة على مستوى المجالات

م	اسم المجال	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة والمئوية	الدلالة اللفظية
4	اعضاء هيئة التدريس	١	4.89	.21		
5	الطلبة	٢	4.86	.24		
1	التوجهات الاستراتيجية	٣	4.86	.29		
3	البنية التحتية	٤	4.84	.25		
2	القيادة والحوكمة	٥	4.84	.28		
6	البرامج التعليمية والمقررات	٦	4.83	.28		
8	البحث العلمي ومشاريع التخرج	٧	4.81	.31		
9	التحسين المستمر	٨	4.78	.33		
7	المشاركة المجتمعية	٩	4.77	.34		
	الإجمالي		4.83	.239		

يتضح من الجدول (٤) أرتفاع نسبة موافقة الخبراء على درجة أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بموسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية حيث بلغت (٪)، وبمتوسط حسابي أجمالي(٤.٨٣) ،و انحراف معياري اجمالي()، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) أما على مستوى المجالات كانت المرتبة الأولى من نصيب مجال أعضاء هيئة التدريس بأعلى نسبة موافقة بلغت (٪) ،وبمتوسط حسابي بلغ () ،وإنحراف معياري()، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) ، يلية بالمرتبة الثانية مجال الطلبة نسبة موافقة بلغت (٪) ،وبمتوسط حسابي بلغ () ،وإنحراف معياري()، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) ،و احتل المرتبة الثالثة مجال التوجهات الاستراتيجية بنسبة موافقة بلغت (٪) ،وبمتوسط حسابي بلغ () ،ووإنحراف معياري()، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) ،وبالمرتبة الرابعة مجال البنية التحتية بنسبة موافقة بلغت (٪) ،وبمتوسط حسابي بلغ () و وإنحراف معياري()، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) ،ويلية بالمرتبة الخامسة مجال القيادة والحوكمة بنسبة موافقة بلغت (٪) ،وبمتوسط حسابي بلغ () ،وإنحراف معياري()، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) ،و بالمرتبة السادسة مجال البرامج التعليمية والمقررات بنسبة موافقة بلغت (٪) ،وبمتوسط حسابي بلغ () ،وإنحراف معياري()، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) ، واحتل المرتبة السابعة مجال البحث العلمي ومشاريع التخرج بنسبة موافقة بلغت (٪) ،وبمتوسط حسابي بلغ () ،وإنحراف معياري()، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) ،واحتل المرتبة السابعة مجال بنسبة موافقة بلغت (٪) ،وبمتوسط حسابي بلغ (٩٨،٤) ،وإنحراف معياري()، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) ،و جاء بالمرتبة الثامنة مجال التحسين المستمر بنسبة موافقة بلغت (٪) ،وبمتوسط حسابي بلغ ()،وإنحراف معياري()، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) ،و واحتل مجال

المشاركة المجتمعية المرتبة الأخيرة بنسبة موافقة بلغت (٪) ،وبمتوسط حسابي بلغ () ،وإنحراف معياري()، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) وتعزى هذه النتيجة حسب تقدير عينات الدراسة إلى أهمية بناء معايير للاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني ودورها في تعزيز وتطوير المؤسسة والنهوض بها في مختلف مجالاتها وأنشطتها التربوية من أجل تأمين جيل من الطلبة المتميزين يتمتعون بجودة عالية في الأداء الأكاديمي والمهني يمكنهم من الاندماج في سوق العمل بمختلف مجالاته.

- **أولاً: النتائج على مستوى كل مجال على حدة:**

١-نتائج مجال أعضاء هيئة التدريس:

جدول(٥) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لمؤشرات مجال اعضاء هيئة التدريس

م	المؤشرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
4	وجود معايير واضحة ومعلنة للترقيات	١	4.94	.22	99%	
5	وجود نظام يحدد حقوق وواجبات العاملين داخل موسسات التعليم الفني	١	4.94	.22	99%	
6	وجود نظام يوضح الحوافز والمكافئات لجميع العاملين داخل موسسات التعليم الفني	٢	4.92	.26	98%	
3	وجود معايير واضحة ومعلنة لتقييم اعضا هيئة التدريس	٣	4.89	.30	98%	
7	انجاز ابحاث جماعية بين افراد التخصص الواحد لترسيخ العمل الجماعي	٤	4.89	.38	98%	
8	تنمية وتشجيع هيئة العاملين لعمل ابحاث في مجال التخصص	٣	4.89	.30	98%	
9	استقطاب العدد الكلي من هيئة التدريس والاداريين والفنيين ذوي الموهلات المناسبة للقيام بمهامها	٣	4.89	.30	98%	
1	وجود معايير واضحة ومعلنة لاستقطاب الكوادر الموهلة والمتخصصة	٥	4.84	.36	97%	
2	استقطاب الكوادر المدربة على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة	٦	4.82	.45	96%	
	الإجمالي		4.8974	.21837		

يتضح من الجدول (٥) أرتفاع نسبة موافقة الخبراء على درجة أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بموسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية في مجال التوجهات الاستراتيجية حيث بلغت (٪)، وبمتوسط حسابي(٤.٩٠) ،وانحراف معياري (٠.٢٢)، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) أما على مستوى الفقرات فقد جاءت بنسبة موافقة (كبيرة جدا) لجميع الفقرات مع التباين الطفيف في قيمها الاحصائية حيث تراوحت نسبة الموافقة بين(٪٪) ،و بمتوسط حسابي تراوح بين(٤.٨٢،٤.٩٤) ،وانحراف معياري تراوح بين (٠.٤٥،٠.٢٢) ،وبدلالة لفظية (كبيرة جدا)،وتعزى

هذه النتيجة إلى أهمية أعضاء هيئة التدريس من حيث اختيارهم وتقييمهم والتعليمات الخاصة بهم والنمو المهني كونهم المسؤولون بالنهوض بالتعليم حيث يقع على عاتقهم تحديث وتجديد الأساليب وطرق التدريس والتنوع في الاستراتيجيات التي يستخدمها لإيصال المقرر الدراسي فنجاحه يعد نجاح للمؤسسة التعليمية وللمجتمع.

٢-نتائج مجال الطلبة:

جدول(٦) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لمؤشرات مجال البنية التحتية

م	المؤشرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
9	تحديدنسب القبول في ضوء القدره الاستيعابيه موسسات التعليم الفني	١	4.92	.26	98%	
6	توفرلائحة تحدد رسوم الخدمات التى تقدمها موسسات التعليم الفنى والتدريب المهنى	٢	4.89	.30	98%	
10	توفراليات محددة ومعلنة لتوزيع الطلاب على البرامج االتعليمية والتدريبية	٢	4.89	.30	98%	
11	سياسات وقواعدواضحة لادارة سجلات الطلبة	٢	4.89	.30	98%	
12	توفرلائحة تحددحقوق الطلبة وواجباتهم	٢	4.89	.30	98%	
2	اتسام سياسة القبول بالوضوح والشفافية	٣	4.87	.33	97%	
8	وضع معايير للطاقة الاستيعابية وربطها بسوق العمل	٣	4.87	.33	97%	
3	قاعدة بيانات لخدمات المتخرجين تسهم في التواصل المستمر معهم	٤	4.84	.36	97%	
5	توفرقواعدواضحة ومعلنة لتوزيع الطلبة على التخصصات المهنية	٤	4.84	.36	97%	
1	سياسة قبول للطلبة واضحة ومعلنة	٥	4.82	.38	96%	
7	وجودلائحة تحدد معايير القبول والتسجيل في موسسات التعليم الفنى والتدريب المهنى	٥	4.82	.38	96%	
4	توفر برامج لاعداد المتخرجين لسوق العمل	٦	4.79	.40	96%	
	الإجمالي		٤.٨٦	.24		

يتضح من الجدول (٦) أرتفاع نسبة موافقة الخبراء على درجة أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بموسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية في مجال الطلبة حيث بلغت (٪)، وبمتوسط حسابي(٤.٨٦) ،وانحراف معياري (٠.٢٤)، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) أما على مستوى الفقرات فقد جاءت بنسبة موافقة (كبيرة جدا) لجميع الفقرات مع التباين الطفيف في قيمها الاحصائية حيث تراوحت نسبة الموافقة بين(٪،٪) ،و بمتوسط حسابي تراوح بين(٤.٧٩،٤.٩٢) ،وانحراف معياري تراوح بين (٠.٤٠،٠.٢٦) ،وبدلالة لفظية (كبيرة جدا)،وتعزى هذه النتيجة إلى أهمية الطلبة كون الطلبة محور العملية التعليمية المعول عليهم في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة وتحقيق متطلبات سوق العمل وتفعيل المهارات والخبرات والقدرات للمجتمع وكذلك يهدف هذا المعيار إلى دعم برامج تطوير الطلبة والخدمات الطلابية في تحقيق رسالة المؤسسة وأهدافها عن طريق المساهمة في التطوير المعرفي والتربوي.

٣-نتائج مجال التوجهات الاستراتيجية:

جدول(٧) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لمؤشرات مجال التوجهات الاستراتيجية

م	المؤشرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
4	تتسم الرسالة بالدقة والوضوح	١	4.92	.26	٩٨٪	
6	تتسم الاهداف بالوضوح والشمول وتكون منشورة ومعلنة	١	4.92	.26	٩٨٪	
3	تتسم الرؤية بالدقة والوضوح	٢	4.89	.30	٩٧٪	
5	توفراهداف استراتيجية فاعلة	٤	4.89	.38	٩٧٪	
7	تتسم الرؤية والرسالة والاهداف بالمرونة	٤	4.89	.38	٩٧٪	
8	اشراك كل الاطراف في صياغة االاستراتيجيه	٣	4.89	.30	٩٧٪	
1	توفررؤية منشورة ومعلنة لجميع المستفيدين	٥	4.82	.38	٩٦٪	
2	توفر رسالة منشورة ومعلنة لجميع المستفيدين	٥	4.82	.38	٩٦٪	
9	توفر القيم الناظمة لاخلاقيات المهنة	٦	4.82	.45	٩٦٪	
10	تضمين الرؤية والرسالة في كتيبات ومكاتب موسسات التعليم الفني	٧	4.76	.48	٩٥٪	
	الإجمالي		4.86	.29		

يتضح من الجدول (٧) أرتفاع نسبة موافقة الخبراء على درجة أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بموسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية في مجال التوجهات الاستراتيجية حيث بلغت (٪)، وبمتوسط حسابي(٤.٨٦) ،وانحراف معياري (٠.٢٩)، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) أما على مستوى الفقرات فقد جاءت بنسبة موافقة (كبيرة جدا) لجميع الفقرات مع التباين الطفيف في قيمها الاحصائية حيث تراوحت نسبة الموافقة بين(٪،٪) ،و بمتوسط حسابي تراوح بين(٤.٧٦،٤.٩٢) ،وانحراف معياري تراوح بين (٠.٤٨،٠.٢٦) ،وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) ،تعزى هذه النتيجة حسب تقدير عينة الدراسة إلى أهمية التوجهات الاستراتيجية كونه يحدد للمؤسسة رؤيتها ورسالتها وأهدافها بحيث تكون واضحة ومعلنة لمستقبل المؤسسة ومستقبل طلابها ويتضمن نظرتها للمجتمع المحلي ويسعى نحو انخراط طلابها فيه وشملت جميع أصحاب المصلحة.

٤-نتائج مجال البنية التحتية:

يتضح من الجدول (٨) أرتفاع نسبة موافقة الخبراء على درجة أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بموسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية في مجال البنية التحتية حيث بلغت (٪)، وبمتوسط حسابي(٤.٨٤) ،وانحراف معياري (٠.٢٥)، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) أما على مستوى الفقرات فقد جاءت بنسبة موافقة (كبيرة جدا) لجميع الفقرات مع التباين الطفيف في قيمها الاحصائية حيث تراوحت نسبة الموافقة بين(٪،٪) ،و بمتوسط حسابي تراوح بين(٤.٧٤،٤.٩٢) ،وانحراف معياري تراوح بين (٠.٤٨،٠.٢٢) ،وبدلالة لفظية (كبيرة جدا)،وتعزى هذه النتيجة حسب تقدير

جدول(٨) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لمؤشرات مجال البنية التحتية

م	المؤشرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
14	تنويع مصادر التمويل وفق استراتيجيات مناسبة وفاعلة	١	4.92	.26	98%	
2	شبكة انترنت داخلية تربط بين جميع المستويات الإدارية موسسات التعليم الفني شبكه تربط مؤسسات التعليم الفني بالمؤاسسات والجهات الخارجيه	٢	4.89	.30	98%	
3	موقع الكترونى تنشر فيه جميع فعاليات وانشطة موسسات التعليم الفني	٤	4.89	.38	98%	
9	نظام للرقابة والمحاسبة لضبط الموارد المالية	٣	4.89	.30	98%	
10	مبانى مناسبة من حيث التصميم والمساحة للعملية التعليمية	٣	4.89	.30	98%	
11	وجودمعامل ومختبرات كافية لاجراء التجارب الهندسية وغيرها	٣	4.89	.30	98%	
1	نظم معلومات متكاملة ودقيقة عن موسسات التعليم الفنى لجميع الأنشطة والفعاليات في موسسات التعليم الفني	٦	4.87	.40	97%	
5	توفر برامج تدريبية في المجال التقني (الحاسوب.(	٥	4.87	.33	97%	
4	وجود برامج حماية من اختراقات البيانات والمعلومات و مواقع الكترونيه للمكتبه.	٨	4.84	.43	96.7%	
12	انشامركز بحثى متخصص بالتعليم المهنى وعلاقته بالاقتصاد وسوق العمل	٧	4.84	.36	96.7%	
6	ميزانية خاصة لمتطلبات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي.	٩	4.82	.38	96%	
7	نظام مالى يحدد إيرادات ومصرفات موسسات التعليم الفني والتدريب المهني	٩	4.82	.38	96%	
8	نص قانونى يعطى لموسسات التعليم الفنى الاستقلال المالي والأكاديمي والإداري	٩	4.82	.38	96%	
13	قاعدة بيانات خاصة بكل التغيرات التى تحدث داخل موسسات التعليم الفنى	١٠	4.82	.45	96%	
16	قاعات ومخازن مناسبة للمواد المختلفه	١١	4.79	.40	96%	
15	تجهيزات لازمة للرعاية الصحية والامن والسلامة	١٣	4.76	.42	95%	
18	توفراماكن مناسبة لتعليم الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة	١٢	4.76	.48	95%	
17	نظم معلومات متكاملة ودقيقة عن موسسات التعليم الفنى لجميع الأنشطة والفعاليات في موسسات التعليم الفني	١٤	4.74	.44	94.8%	
	الإجمالى		4.84	.25		

عينة الدراسة إلى أهمية البنية التحتية كونه محور مهم وضروري للمؤسسة التعليمية ويضم مجموعة من الشروط فيما يتعلق بالمبنى وأهمها الاتساع والتهوية والإنارة الكافية والمناسبة وتوفير الخدمات وكذا توفير

التجهيزات والأثاث اللازم لتفعيل التعليم وفق المنظومة الحديثة المتمثل بالمعامل والمكتبات والتكنولوجيا وغيرها وكونها توفر الأنظمة والتقنيات والتجهيزات المادية التي تجعل المؤسسة قادرة على تحقيق الميزة التنافسية.

٥-نتائج مجال القيادة والحوكمة:

جدول(٩) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لمؤشرات مجال القيادة والحوكمة

م	المؤشرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
12	نظام واضح يحدد معايير وشروط للترقية الأكاديمية.	١	4.94	.22	99%	
3	هيكل تنظيمي يحدد السلطات والمسؤوليات لجميع الوظائف..	٢	4.89	.30	98%	
9	وجود نظام خاص بالمسار الوظيفي.	٣	4.87	.33	97%	
1	هيكل تنظيمي مرن يواكب كل جديد	٥	4.84	.43	97%	
4	هيكل تنظيمي يحتوي على ادارة مواجهة الازمات والكوارث	٥	4.84	.43	97%	
5	ميثاق أخلاقي في العمل.	٤	4.84	.36	97%	
6	توصيف وظيفي لجميع الوظائف في موسسات التعليم الفني والتدريب المهني	٥	4.84	.43	97%	
10	توحيد مصدرالتشريعات والسياسات في وزارة واحدة ضمن وزارة التعليم الفني	٥	4.84	.43	97%	
2	هيكل تنظيمي يحتوي على وحدة لادارة الاعتماد الأكاديمي	٦	4.82	.38	96%	
11	نظام خاص بالابتعاث الداخلي والخارجي واضح ومعلن.	٦	4.82	.38	96%	
8	دليل يحدد الإجراءات لتنفيذ المهام.	٧	4.79	.40	96%	
7	نظام للحوافز والمكافئات واضح ومعلن.	٨	4.76	.42	95%	
	الإجمالي		4.84	.28		

يتضح من الجدول (٩) أرتفاع نسبة موافقة الخبراء على درجة أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بموسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية في مجال القيادة والحوكمة حيث بلغت (٪)، وبمتوسط حسابي(٤.٨٤) ،وانحراف معياري (٠.٢٨)، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) أما على مستوى الفقرات فقد جاءت بنسبة موافقة (كبيرة جدا) لجميع الفقرات مع التباين الطفيف في قيمها الاحصائية حيث تراوحت نسبة الموافقة بين(٪٩٧،٪١٠٠) ،و بمتوسط حسابي تراوح بين(٤.٧٦،٤.٩٤) ،وانحراف معياري تراوح بين (٠.٢٢،٠.٤٦) ،وبدلالة لفظية (كبيرة جدا)،وتعزى هذه النتيجة حسب تقدير عينة الدراسة إلى أهمية القيادة كونها أهم عنصر في نجاح أو فشل المؤسسة التعليمية فهي حلقة وصل بين المؤسسة والمجتمع والقيادة تلعب دور حيويا في تحسين الكفاءة وتحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة التعليمية إضافة إلى أن أهمية القيادة كونها توفر الأنظمة واللوائح المنظمة للعمل وتوجيه مسار المؤسسة التعليمية بما يحقق أهدافها العملية التعليمية بجميع جوانبها بدرجة عالية من النزاهة والالتزام بالممارسات الأخلاقية والمهنية.

٦-نتائج مجال البرامج التعليمية والمقررات:

جدول(١٠) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لمؤشرات مجال البرامج التعليمية والمقررات

م	المؤشرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
9	انسجام البرامج التعليمية مع اهداف موسسات التعليم الفني	١	4.92	.26	98%	
1	توصيف لجميع البرامج والمقررات الدراسية.	٢	4.87	.33	97%	
2	اشراك اعضا هيئة التدريس في تصميم البرامج والمقررات الدراسية وفقا للتخصص	٢	4.87	.33	97%	
10	صياغة المقررات ووفق التطورات العلمية	٢	4.87	.33	97%	
4	تراجع البرامج والمقررات الدراسية في ضوء المعايير الأكاديمية	٣	4.84	.36	97%	
5	اشراك الاطراف المستفيدة في تطوير برامجها التعليمية	٣	4.84	.36	97%	
8	تحديدالتخصصات العلمية والمهنية لجميع العاملين	٤	4.84	.43	97%	
3	تحديث البرامج والمقررات الدراسية لمواكبة التطورات على المستوى المحلي والعالمي	٥	4.82	.38	96%	
6	تحديد المخرجات التعليمية بوضوح لكل برنامج تعليمي	٦	4.79	.40	96%	
11	تنويع ر طرق التدريس واساليب التقويم بما يحقق اهداف موسسات التعليم الفني	٧	4.76	.42	95%	
7	برامج ومقررات دراسية تلائم احتياجات سوق العمل	٨	4.74	.44	95%	
	الإجمالي		4.83	.28		

يتضح من الجدول (١٠) أرتفاع نسبة موافقة الخبراء على درجة أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بموسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية في مجال البرامج والمقررات حيث بلغت (٪)، وبمتوسط حسابي(٤.٨٣) ،وانحراف معياري (٠.٢٨)، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) أما على مستوى الفقرات فقد جاءت بنسبة موافقة (كبيرة جدا) لجميع الفقرات مع التباين الطفيف في قيمها الاحصائية حيث تراوحت نسبة الموافقة بين(٪،٪) ،و بمتوسط حسابي تراوح بين(٤.٧٤،٤.٩٢) ،وانحراف معياري تراوح بين (٠.٤٤،٠.٢٦) ،وبدلالة لفظية (كبيرة جدا)،وتعزى هذه النتيجة إلى أهمية البرامج والمقررات كونها تستوعب مختلف التحديات العالمية والثورة المعرفية وأن تتماشى مع المتغيرات العالمية وتتكيف مع الاحتياجات المجتمعية ومساهمتها في رفع مستوى جودة مؤسسات التعليم المهني.

٧-نتائج مجال مجال البحث العلمي ومشاريع التخرج:

جدول(١١) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لمؤشرات مجال البحث العلمي ومشاريع التخرج

م	المؤشرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
4	وجود موارد مالية مخصصة لدعم الابحاث والدراسات في موسسات التعليم الفني	١	4.89	.30	98%	
2	وجود ادارة متخصصة تدعم وتشجع البحث العلمي ومشاريع التخرج	٢	4.84	.36	97%	
3	وجود مجلة علمية محكمة لنشر الابحاث العلمية لاعضاء هيئة التدريس والطلاب في موسسات التعليم الفني	٤	4.82	.45	96%	
5	توجيه البحوث ومشاريع التخرج في موسسات التعليم الفني نحو التحسن ودعم سوق العمل	٣	4.82	.38	96%	
7	تهيئة بيئة مناسبة للبحث العلمى ومشاريع التخرج	٥	4.79	.40	96%	
1	وجود خطة استراتيجية معتمدة للبحث العلمي ومشاريع التخرج	٦	4.76	.42	95%	
6	تطبق الموسسة اليات لدعم المشاركة والتعاون في مجال البحث العلمي ومشاريع التخرج	٦	4.76	.42	95%	
	الإجمالي		4.81	.31		

يتضح من الجدول (١١) أرتفاع نسبة موافقة الخبراء على درجة أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بموسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية في مجال البحث العلمي ومشاريع التخرج حيث بلغت (٪)، وبمتوسط حسابي(٤.٨١) ،وانحراف معياري (٠.٣١)، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) أما على مستوى الفقرات فقد جاءت بنسبة موافقة (كبيرة جدا) لجميع الفقرات مع التباين الطفيف في قيمها الاحصائية حيث تراوحت نسبة الموافقة بين(٪٪) ،وبمتوسط حسابي تراوح بين(٤.٨٩،٤.٧٦) ،وانحراف معياري تراوح بين (٠.٣٠،٠.٤٥) ،وبدلالة لفظية (كبيرة جدا)،وتعزى

هذه النتيجة إلى أهمية البحث العلمي ومشاريع التخرج كونها تدعم المؤسسة بالبحوث العلمية ومشاريع التخرج وتفعيلها في المجتمع وقد أكدت جميع الدراسات إعطاءه الأولوية من حيث الدعم المالي وتضمين المؤتمرات بصفة دورية.

٨-نتائج مجال التحسين المستمر:

يتضح من الجدول (١٢) أرتفاع نسبة موافقة الخبراء على درجة أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بموسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية في مجال التحسين المستمر حيث بلغت (٪)، وبمتوسط حسابي(٤.٧٨) ،وانحراف معياري (٠.٣٣)، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) أما

على مستوى الفقرات فقد جاءت بنسبة موافقة (كبيرة جدا) لجميع الفقرات مع التباين الطفيف في قيمها الاحصائية حيث تراوحت نسبة الموافقة بين(٪،٪) ،وبمتوسط حسابي تراوح بين(٤.٨٢،٤.٧٤) ،وانحراف معياري تراوح بين (٠.٣٨،٠.٤٤) ،وبدلالة لفظية (كبيرة جدا)،وتعزى

جدول(١٢) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لمؤشرات مجال التحسين المستمر

م	المؤشرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
7	ربط الحوافزوالمكافات بمستويات الانجاز	١	4.82	.38	96%	
1	وجود لجنة متخصصة لتقييم اداء موسسات التعليم الفني	٢	4.79	.46	96%	
2	نظام خاص لإعداد التقارير عن الأداء في موسسات التعليم الفني والتدريب المهني	٣	4.79	.40	96%	
3	وجود نظام ومعايير لتقييم اداء اعضاء هيئة التدريس	٣	4.79	.40	96%	
5	وجودمعايير لتقييم المعامل والاجهزة التعليمية	٣	4.79	.40	96%	
8	قواعدللمساءلة والمحاسبة لكافة الاشكال الادارية	٣	4.79	.40	96%	
4	وجود معايير واضحة لتقييم المقررات الدراسية والطلبة	٤	4.76	.42	95%	
6	وجود نظام لايجاد الحلول المناسبة لمشكلات التعليم الفني	٥	4.76	.48	95%	
9	تطبيق سياسات واجراءات مناسبة معتمدة ومعلنة لتطوير البرامج والمقررات الدراسية	٤	4.76	.42	95%	
10	نظام للرقابة الداخلية والخارجية معلن وواضح	٦	4.74	.44	95%	
	الإجمالي		4.78	.33		

هذه النتيجة إلى أهمية التحسين المستمر كونه يعمل على تقييم جميع مجالات المؤسسة التعليمية والعمل على التحسين والتطوير المستمر بما ينعكس إيجابيا على أداء مؤسسات التعليم المهني وتحقيق الميزة التنافسية ومتطلبات سوق العمل ومواكبا للتغيرات الحديثة.

٩-نتائج مجال المشاركة المجتمعية:

يتضح من الجدول (١٣) أرتفاع نسبة موافقة الخبراء على درجة أهمية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي بموسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالجمهورية اليمنية في مجال المشاركة المجتمعية حيث بلغت (٪)، وبمتوسط حسابي(٤.٧٧) ،وانحراف معياري (٠.٣٤)، وبدلالة لفظية (كبيرة جدا) أما على مستوى الفقرات فقد جاءت بنسبة موافقة (كبيرة جدا) لجميع الفقرات مع التباين الطفيف في قيمها الاحصائية حيث تراوحت نسبة

الموافقة بين(٪٪) ،و بمتوسط حسابي تراوح بين(٤.٨٢،٤.٧٤) ،وانحراف معياري تراوح بين (٠.٣٨،٠.٤٤) ،وبدلالة لفظية (كبيرة جدا)،وتعزى

جدول(١٣) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية ونسب الموافقة لمؤشرات مجال المشاركة المجتمعية

م	المؤشرات	ت	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدلالة اللفظية
5	تحسين وتطوير خدماتها المجتمعية من خلال التغذية الراجعة	١	4.82	.38	96%	
7	امكانية الاستفادة من موسسات الاعلام المتنوعة في تعزيز الشراكة بين الطرفين	١	4.82	.38	96%	
3	قياس وتقييم رضامنظمات المجتمع المحلى وسوق العمل عن ادائها	٢	4.79	.40	96%	
4	مشاركه موسسات التعليم الفنى والتدريب المهنى في المؤتمرات المهتمة بالقضايا المجتمعية	٣	4.79	.46	96%	
9	وجودقنوات اتصال بين موسسات التعليم الفنى والمجتمع المحلى	٢	4.79	.40	96%	
6	وجوددراسات تربط موسسات التعليم الفنى بخدماتها واحتياجات المجتمع	٥	4.76	.48	95%	
10	توفرنظام اتصال على المستوى الداخلى والخارجى في موسسات التعليم الفنى والتدريب المهنى	٤	4.76	.42	95%	
1	اقامة عددمن المؤتمرات والورش العلمية المتعلقة بالقضايا المجتمعية	٦	4.74	.44	95%	
2	اشراك جميع الاطراف في المجالس واللجان ذات العلاقة بخدمة المجتمع	٦	4.74	.44	95%	
8	توفرلوائح دائمة للشراكة مع موسسات التعليم الفنى وسوق العمل	٦	4.74	.44	95%	
	الإجمالى		4.77	.34		

هذه النتيجة إلى أهمية المشاركة المجتمعية كونها تساعد مخرجات التعليم المهني باحتياجات سوق العمل ومساهمة الخبراء من سوق العمل في عملية تطوير المناهج كذلك وجود فرص عمل حقيقية لخريجي التعليم المهني والتقني إضافة إلى التعرف على المشكلات والصعوبات التي تواجه المؤسسات الإنتاجية والخدمية وإقتراح المعالجات السليمة له إضافة إلى أن المشاركة تعمل على الاتصال بين المؤسسة والمجتمع الداخلي والخارجي والاستفادة من الفرص التي يقدمها المجتمع.

- **قائمة المعايير التي تم التوصل اليها**

١- معايير مجال اعضاء هيئة التدريس: مجموعة من المعايير والموشرات التي تتوفرفي مؤسسات التعليم الفني وتهتم باستقطاب الكوادر المؤهلة والمربة والمتخصصة

- وجودمعاييرواضحة ومعلنة لاستقطاب الكوادر الموهلة والمتخصصة
- استقطاب الكوادرالمدربة على استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة

- وجود معايير واضحة ومعلنة لتقييم اعضا هيئة التدريس
- وجود معايير واضحة ومعلنة للترقيات
- وجود نظام يحدد حقوق وواجبات العاملين داخل موسسات التعليم الفني
- وجود نظام يوضح الحوافز والمكافئات لجميع العاملين داخل موسسات التعليم الفني
- انجاز ابحاث جماعية بين افراد التخصص الواحد لترسيخ العمل الجماعي
- تنمية وتشجيع هيئة العاملين لعمل ابحاث في مجال التخصص
- استقطاب العدد الكافي من هيئة التدريس والاداريين والفنيين ذوي الموهلات المناسبة للقيام بمهامها

٢- معايير مجال الطلبة: مجموعة من المعايير والموشرات التي تمتلكها موسسات التعليم الفني والتي توضح حقوق الطلبة وواجباتهم

- سياسة قبول للطلبة واضحة ومعلنة
- اتسام سياسة القبول بالوضوح والشفافية
- قاعدة بيانات لخدمات المتخرجين تسهم في التواصل المستمر معهم
- توفر برامج لاعداد المتخرجين لسوق العمل
- توفر قواعد واضحة ومعلنة لتوزيع الطلبة على التخصصات المهنية
- توفر لائحة تحدد رسوم الخدمات التي تقدمها موسسات التعليم الفني والتدريب المهني
- وجود لائحة تحدد معايير القبول والتسجيل في موسسات التعليم الفني والتدريب المهني
- وضع معايير للطاقة الاستيعابية وربطها بسوق العمل
- تحديد نسب القبول في ضوء القدره الاستيعابيه موسسات التعليم الفني
- توفر اليات محددة ومعلنة لتوزيع الطلاب على البرامج االتعليمية والتدريبية
- سياسات وقواعد واضحة لادارة سجلات الطلبة
- توفر لائحة تحدد حقوق الطلبة وواجباتهم

٣- معايير مجال التوجهات الاستراتيجية ويقصد بها مجموعه من المعايير والمؤشرات التي تحدد التطلعات المستقبلية للمؤسسة وتوضح توجيه ورغبة المؤسسة نحو النجاح والتميز

- توفر رؤية منشورة ومعلنة لجميع المستفيدين
- توفر رسالة منشورة ومعلنة لجميع المستفيدين
- تتسم الرؤية بالدقة والوضوح
- تتسم الرسالة بالدقة والوضوح
- توفر اهداف استراتيجية فاعلة
- تتسم الاهداف بالوضوح والشمول وتكون منشورة ومعلنة

- تتسم الرؤية والرسالة والاهداف بالمرونة
- اشراك كل الاطراف في صياغة االاستراتيجيه
- توفر القيم الناظمة لاخلاقيات المهنة
- تضمين الرؤية والرسالة في كتيبات ومكاتب موسسات التعليم الفني

٤-معايير مجال البنية التحتية::- مجموعة من المعايير والانظمة والتقنيات والتجهيزات المادية التي تتوفر في موسسات التعليم الفني وتجعل المؤسسة تحقق الميزة التنافسية

- نظم معلومات متكاملة ودقيقة عن موسسات التعليم الفني لجميع الأنشطة والفعاليات في موسسات التعليم الفني
- شبكة انترنت داخلية تربط بين جميع المستويات الإدارية موسسات التعليم الفني شبكه تربط مؤسسات التعليم الفني بالمؤاسسات والجهات الخارجيه
- موقع الكتروني تنشر فيه جميع فعاليات وأنشطة موسسات التعليم الفني
- وجود برامج حماية من اختراقات البيانات والمعلومات و مواقع الكترونيه للمكتبه.
- توفر برامج تدريبية في المجال التقني (الحاسوب).
- ميزانية خاصة لمتطلبات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي.
- نظام مالي يحدد إيرادات ومصرفات موسسات التعليم الفني والتدريب المهني
- نص قانوني يعطي لموسسات التعليم الفني الاستقلال المالي والأكاديمي والإداري
- نظام للرقابة والمحاسبة لضبط الموارد المالية
- مباني مناسبة من حيث التصميم والمساحة للعملية التعليمية
- وجودمعامل ومختبرات كافية لاجراء التجارب الهندسية وغيرها

٥-معايير مجال القيادة والحوكمة ويقصد بها مجموعة من الانظمة والمعايير التي تمتلكها موسسات التعليم الفني والتي تعمل على ضبط وتوجيه مسار الموسسة التي تمارسهاالقيادات المؤهلة والمتخصصة:

- هيكل تنظيمي مرن يواكب كل جديد
- هيكل تنظيمي يحتوي على وحدة لادارة الاعتماد الأكاديمي
- هيكل تنظيمي يحدد السلطات والمسؤوليات لجميع الوظائف..
- هيكل تنظيمي يحتوي على ادارة مواجهة الازمات والكوارث
- ميثاق أخلاقي في العمل.
- توصيف وظيفي لجميع الوظائف في موسسات التعليم الفني والتدريب المهني
- نظام للحوافز والمكافئات واضح ومعلن.
- دليل يحدد الإجراءات لتنفيذ المهام.

- وجود نظام خاص بالمسار الوظيفي.
- توحيد مصدرالتشريعات والسياسات في وزارة واحدة ضمن وزارة التعليم الفني
- نظام خاص بالابتعاث الداخلي والخارجي واضح ومعلن.
- نظام واضح يحدد معايير وشروط للترقية الأكاديمية.

٦-معايير مجال البرامج التعليمية والمقررات:مجموعة من المعايير والموشرات التي تمتلكها مؤسسات التعليم الفني لتصميم واقرار وتقويم وتحديث البرامج والمقررات الدراسية

- توصيف لجميع البرامج والمقررات الدراسية.
- اشراك اعضا هيئة التدريس في تصميم البرامج والمقررات الدراسية وفقا للتخصص
- تحديث البرامج والمقررات الدراسية لمواكبة التطورات على المستوى المحلي والعالمي
- تراجع البرامج والمقررات الدراسية في ضوء المعايير الأكاديمية
- اشراك الاطراف المستفيدة في تطوير برامجها التعليمية
- تحديد المخرجات التعليمية بوضوح لكل برنامج تعليمي
- برامج ومقررات دراسية تلائم احتياجات سوق العمل
- تحديدالتخصصات العلمية والمهنية لجميع العاملين
- انسجام البرامج التعليمية مع اهداف موسسات التعليم الفني
- صياغة المقررات ووفق التطورات العلمية
- تنويع ر طرق التدريس واساليب التقويم بما يحقق اهداف موسسات التعليم الفني

٧-معايير مجال معايير مجال البحث العلمي ومشاريع التخرج:مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تتوفر في مؤسسات التعليم الفني والتي تدعم وتوجه وتشجع البحث العلمي

- وجود خطة استراتيجية معتمدة للبحث العلمي ومشاريع التخرج
- وجود ادارة متخصصة تدعم وتشجع البحث العلمي ومشاريع التخرج
- وجود مجلة علمية محكمة لنشر الابحاث العلمية لاعضاء هيئة التدريس والطلاب في موسسات التعليم الفني
- وجود موارد مالية مخصصة لدعم الابحاث والدراسات في موسسات التعليم الفني
- توجيه البحوث ومشاريع التخرج في موسسات التعليم الفني نحو التحسن ودعم سوق العمل
- تطبق الموسسة اليات لدعم المشاركة والتعاون في مجال البحث العلمي ومشاريع التخرج
- تهيئة بيئة مناسبة للبحث العلمي ومشاريع التخرج

٨-معايير مجال التقويم والتحسين المستمر: مجموعة من المعايير والمؤشرات التي ترتبط بتطوير وتحسين الممارسات الايجابية والتحسين للمؤسسة وتحقيق الميزة التنافسية

- وجود لجنة متخصصة لتقييم اداء موسسات التعليم الفني
- نظام خاص لإعداد التقارير عن الأداء في موسسات التعليم الفني والتدريب المهني
- وجود نظام ومعايير لتقييم اداء اعضاء هيئة التدريس
- وجود معايير واضحة لتقييم المقررات الدراسية والطلبة
- وجودمعايير لتقييم المعامل والاجهزة التعليمية
- وجود نظام لايجاد الحلول المناسبة لمشكلات التعليم الفني
- ربط الحوافزوالمكافات بمستويات الانجاز
- قواعدللمساءلة والمحاسبة لكافة الاشكال الادارية
- تطبيق سياسات واجراءات مناسبة معتمدة ومعلنة لتطوير البرامج والمقررات الدراسية
- نظام للرقابة الداخلية والخارجية معلن وواضح.

٩-معايير مجال المشاركة المجتمعية: مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تمتلكها مؤسسات التعليم الفني والتي تعمل على الاتصال بين الموسسة والمجتمع الداخلي والخارجي

- اقامة عددمن المؤتمرات والورش العلمية المتعلقة بالقضايا المجتمعية
- اشراك جميع الاطراف في المجالس واللجان ذات العلاقة بخدمة المجتمع
- قياس وتقييم رضامنظمات المجتمع المحلي وسوق العمل عن ادائها
- مشاركه موسسات التعليم الفني والتدريب المهني في الموتمرات المهتمة بالقضايا المجتمعية
- تحسين وتطويرخدماتهاالمجتمعية من خلال التغذية الراجعة
- وجوددراسات تربط موسسات التعليم الفني بخدماتها واحتياجات المجتمع
- امكانية الاستفادة من موسسات الاعلام المتنوعة في تعزيز الشراكة بين الطرفين
- توفرلوائح دائمة للشراكة مع موسسات التعليم الفني وسوق العمل
- وجودقنوات اتصال بين موسسات التعليم الفني والمجتمع المحلي
- توفرنظام اتصال على المستوى الداخلي والخارجي في موسسات التعليم الفني والتدريب المهني.

• التوصيات :

في ضوء النتائج توصل الباحث يمكن صياغة مجموعة من التوصيات أهمها:

- استخدام المعايير وتوظيفها في عمليات تقييم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني.
- العمل على نشر المعايير وآليات توظيفها لكافة شرائح المجتمع.

- استخدام المعايير المقترحة في عمليات التقويم كخطوة أولى قبل تطبيق نظام الاعتماد.
- التسريع في عملية إعداد وإصدار اللوائح المنظمة لعمل مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني.
- توفير متطلبات مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني من المدرسين والإداريين والتجهيزات والمرافق الأخرى.
- الالتزام بشروط ومعايير اختيار وتعيين القيادات الإدارية في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وضع آليات لتقييم ومسائلة تلك القيادات.
- تفعيل إدارة المتابعة والتقييم وإنزال فرق المتابعة والتفتيش الميدانية إلى مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني. بصورة دورية.
- توجيه مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني للأخذ بنظام الاعتماد والجودة وإنشاء مجلس اعتماد علمي متخصص لإقرار برامجها ومقرراتها ، وتقييم نشاطاتها وأدائها ، وذلك بالتنسيق مع مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي
- العمل على وضع معايير اعتماد خاصة بمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني تتلاءم مع طبيعتها وتخصصاتها وظروف عملها ، وإعداد نماذج وأدلة الدراسة الذاتية والتقييم المستمر.

• المقترحات:

- دراسة معوقات تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية.
- متطلبات تحقيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية.

• المراجع:

- أبو زيد ،أماني محمد عبد الحميد (٢٠١٩) الرؤى المستقبلية لتطوير التعليم الفني بمصر في ضوء التجارب العالمية بحث مقدم إلى المؤتمر العربي القومي العشرين (ع ٢).
- التميمي، علي خليل ابراهيم)٢٠٠٩(اصلاح التعليم المهني والتقني لتشغيل الشباب، المؤتمر العربي الاول لتشغيل الشباب، المنعقد في ١٧ نوفمبر ٢٠٠٩ كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- الدميني، جلال أحمد.)٢٠١٢(. مشكلات مخرجات التعليم الفني والتدريب المهني في بيئة العمل الصناعية بمحافظة تعز.٢٠/http://www.botalbbbahath
- الشمسي، سالم محمد.)٢٠١٧(. التدريب والتعليم التقني والمهني في اليمن: دراسة سوسيولوجية تحليلية. مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ١٣)١٥(، ٣٨-٧.
- العفيري، نبيل أحمد، الشاوش، علي عبد الله.)٢٠١٦(. الاحتياجات التدريبية لمديري الإدارات في مكتب التعليم الفني والتدريب المهني بمدينة إب. مجلة القلم، ٦، ٢٦-١.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.)٢٠١٩(. الاعتبارات الأساسية في التعليم والتدريب التقني والمهني)موجز تعليمي(. https://www.unhcr.org

- حيدر ، عبد اللطيف حسين ،(٢٠١٠)، الاعتماد الأكاديمي بين اعتماد المؤسسات والبرامج وما الأنسب لليمن، من بحوث جودة التعليم العالي نحو تحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي العربي الرابع لجامعة عدن، دار جامعة عدن للطباعة والنشر، خلال الفترة من ١١- ١٣ أكتوبر ٢٠١٠ ص١١.
- شادي، حلبي (٢٠١٢) واقع التعليم المهني والتقني ومشكلاته في الوطن العربي مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات- العدد الثامن والعشرون- جمهورية سوريا.
- عباينة، إبراهيم قاسم.)٢٠٢٠(. واقع الشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني والقطاع الخاص من وجهة نظر أصحاب القطاع الخاص. المجلة العربية للتربية النوعية، ١٥)٤(، ٣٩٩- 419. https://doi.org/10.33850/ejev.2020.119058
- عبد الرحمن محمد الشرجي (٢٠٢٢) متطلبات تطوير نظام التعليم الفني والتدريب المهني في الجمهورية اليمنية بالاستفادة من تجارب (المانيا- النمسا- سويسرا- فنلندا) مجلد مركز جزيرة العرب للبحوث التربوية والإنسانية المجلد ٢، العدد (١٣).
- مجلس الاعتماد الأكاديمي وضمان جودة التعليم العالي .(٢٠٢١). وثيقة معايير الاعتماد الأكاديمي (البرامجي).يناير(٢٠٢١) .صنعاء.
- مزارق، عبدالملك حسن؛ والعدواني، خالد مطهر)٢٠٢٢(واقع التعليم الفني والمهني في الجمهورية اليمنية، مركز جيل البحث العلمي، العدد ٨٨، ص ص ٥٩ – ٧٥.
- مؤشر المعرفة العربي.)٢٠١٦(. مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم. https;//knowledge4all.com/ar/102
- الورافي ، طلال محمد (٢٠٢٠) بناء استراتيجية مقترحة للشراكة بين مؤسسات التعليم المهني والتقني وسوق العمل بالجمهورية اليمنية في ضوء التجارب العالمية ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، كلية التربية ، جامعة تعز، اليمن.
- وزارة التعليم الفني والتدريب المهني)٢٠٠٤(التقرير السنوي، صنعاء، اليمن.
- وزارة الشؤون القانونية، (٢٠٠٦)، قانون التعليم والتدريب المهني، صنعاء، الجمهورية اليمنية.
- اليونسكو، (٢٠١٣)، "من أجل استراتيجية عربية موحدة لتطوير التعليم المهني والتقني"، وقائع الملتقى الأول لقيادات وخبراء التعليم الفني والمهني في الوطن العربي، تونس.

• المراجع الأجنبية:

- Hensley, K. D. (2018). A Case Study of a Technical College ' s Faculty Perceptions Regarding the Value of Professional Development Activities[Doctoral dissertation,Columbus State University]. http://csuepress.columbusstate.edu/theses-dissertations / 307.
- Jamil, S. B. (2021). Evaluating Vocational Training Programs for Developing Dntrepreneurial Skills among Women [Doctoral dissertation, Allama Iqbal Open University]. http://ndltd.org/ serviceproviders/scirus-ed=td-search>

- Judith.S Edtion, "An Overview of U.S. Accreditation", Council for Higher Education Accreditation (CHEA)(June2006, p. 5,.
- Korumaz, M., & Ekşioğlu, E. (2022). Why Do Students in Vocational and Technical Education Drop Out ? A Qualitative Case Study. International Journal of Contemporary Educationa, 9(11-1`7). https://doi.org/https://doi.org/10.33200/ijcer.935042 .
- Nasir, M., Alv, A. S., & Tarar, M. G. (2021). Role of Technical Education and Vocational Training in Promoting Youth Employment : A Case study of TEVT Institutes in District Gujranwala. *Pakistan Social Sciences Review*, *5*(I), 402–413.